البيرق
البيرق - السبت ١٧ تموز ٢٠١٠ - العدد ٢٠١٠٤ - السنة ٩٩

نحاس: الاتصالات في «عناية فائقة» والتحقيق جار ولا شيء سيتغير على المواطن

أعلن وزير الإتصالات شربل نحاس أن التحقق لم يتم بعد من المعلومات التي تحدثت عن توقيف موظف سابق في شركة "ألفا" بتهمة التجسس لمصلحة إسرائيل"، قائلا: "في قطاع الإتصالات إننا في "عناية فائقة" والمسألة تتعلق بتحقيق جار" وأوضح ان "البحث يدور حول مفصلين، الأول شبكة نقل المعلومات حيث هناك شك في انه تم تعديل أجزاء منها لنقل معلومات الى الأراضي الفلسطينية المحتلة، والشق الثاني حول المعلومات الأساسية في أجهزة المعلوماتية الداخلية في الشركة حيث هناك شك في إمكان حصول تسلل اليها".

وأكد نحاس في حديث الى "صوت المدى" أن "لا شيء سيتغير على المواطن لأن الإجراءات التي اتخذت ضرورية، إذ ان للشبكة تجهيزات متنوعة وهذه الأجهزة متصلة بعدد كبير من المواقع خارج نطاق الشركة لتأمين صيانتها وتقديم خدمات عليها"، وقال "ما قمنا به هو وقف الطبيعة التلقائية لهذه الروابط، وأصبح الوصل يتم عند الحاجة لتخوفنا من ان العملاء تمكنوا من خلال بعض هذه الروابط الدخول الى النظام الداخلي، وهذا قد يؤخر الصيانة قليلاً".

من جهة أخرى قال "اننا في بداية فصل الصيف حيث كثافة استخدام شبكة الخلوي وتم اتخاذ الإجراءات الإعتيادية الموسمية"، آملاً في "ألا يشعر المواطنون بأي انزعاج".

وعن مشروع الموازنة، لفت نحاس الى ان "الفذلكة هي مثابة نص يشرح ما تتضمنه الموازنة ويورد التوجهات العامة، ويشكل مدخلاً لقراءات سياسية واجتماعية واقتصادية للموازنة كي لا تبقى مجرد ارقام وقوانين"، مشيراً الى ان "هذا النص ضروري وهو المدخل السلمي لنقاش الموازنة".

وأمل "في ان يتم إقرار الموازنة في فترة قصيرة وأن تستطيع اللجان النيابية الإسراع في ذلك"، موضحاً انه "لا يجوز إقرار الموازنة بشكل نهائي إلا إذا أرسلت أرقام الإنفاق في السنوات الماضية.

من جهة اخرى أشاد نقيب اصحاب شركات الخليوي انطوان هبر بالاجراءات التي تتخذها وزارة الاتصالات لتطويق الخرق الامني الاسرائيلي الخطر الذي أصاب شبكة الهاتف الخليوي بفعل اعتقال مديرية الاستخبارات العسكرية عددا من المشبوهين بالتعامل مع جهاز الموساد الاسرائيلي. وكشف في تصريح اليوم "ان وزارة الاتصالات تتابع عن كثب وفي شكل يومي وضع شبكات الهاتف الثابت والهاتف الخليوي، في موازاة التحقيقات التي تجريها الاجهزة الامنية والقضائية مع المشتبه بهم، والاستشارات التي تضعها الهيئة المنظمة للاتصالات لتحصين الشبكات.

وأشار الى أهمية ان يبادر مشغلا الخليوي الى اعادة النظر في كل معايير السلامة المعتمدة فيهما، لقطع دابر أي خرق قد يكون مستمرا بفعل الكشف المخابراتي غير المسبوق الذي جعل الشبكتين في مرمى الاسرائيليين مما يحتم اعلان حال طوارئ على مستوى الهاتف الخليوي تجنبا للاعظم.

وقال: اننا أمام أكبر عملية سطو استخباري اسرائيلي على لبنان واللبنانيين وخصوصياتهم، تفترض اعادة نظر جذرية في كل الآليات التشغيلية المعتمدة منذ بدء عمل الهاتف الخليوي في العام ١٩٩٤، مع الاخذ بالاعتبار جعل معايير السلامة في صدارة الاهتمام لدى ادارة الشركتين وخصوصا لدى اختيار الموظفين، بعدما تبين ان هذه ظلت الى حد ما، طوال الاعوام الفائتة، من الامور الهامشية، مما سهل الخرق الامني الاسرائيلي، وأتاح على سبيل المثال لموظف ان يحصل على كل مفاتيح الرموز، في حين استطاع آخر ان يتحكم بتوزيع محطات الارسال والصحون اللاقطة بما يتناسب مع الحاجة الاسرائيلية لقرصنة المخابرات الهاتفية الخليوية والتنصت على اللبنانيين.

وقلل هبر من حجم بعض المشكلات الطفيفة التي قد تؤثر على اداء الخدمات بفعل الاجراءات المتخذة لتأمين الشبكتين، نافيا في الوقت نفسه أي تأثير لهذه الاجراءات على الاتصالات الدولية بين لبنان والخارج التي سيبقى اداؤها طبيعيا على رغم اضطرار وزارة الاتصالات الى قطع بعض الوصلات الدولية تباعا في اطار عملية مراقبة الدخول الى الانظمة المعلوماتية للشبكة الخليوية من الخارج للتحقق من سلامة وأمن هذه العملية.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"